رقمنة الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحكم الراشد على ضوء برنامج كابدال
-دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية (الجزائر) نموذجا-

Digitizing participatory democracy as a mechanism for embodying good governance in light of the CAPDEL program –The municipality of Beni Maouch in the wilaya of Bejaia (Algeria) as a model–

مزغيش وليد[1]، موري فؤاد[2]، حشلاف جعفر[3]

[1]جامعة بجاية عبد الرحمن ميرة، الجزائر، walid-mezghiche@hotmail.com

[2]المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، fouad.mouri89@gmail.com

[3] جامعة بجاية عبد الرحمن ميرة، الجزائر، hachelafdj@gmail.com

الملخص

تعتبر الديمقراطية التشاركية أحد أهم الأشكال المعاصرة للتعبير عن الرأي والمشاركة في صناعة القرار لتجسيد حكم راشد فعلي، وقد ساهمت الثورة التكنولوجية والرقمية في تكريس هذه الآلية من خلال عصرنة الخدمات وتكييفها مع التحولات الكبرى التي عرفتها المؤسسات في إطار الرقمنة.

أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوروبي برنامج "CAPDEL"، والذي يساهم في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتجسيد حكم راشد خلال إشراك المجتمع المدني مع المجالس المنتخبة في تحديد رؤية مشتركة لمستقبل البلدية في جميع المجالات التنموية، حيث القائمون عليه إلى توفير إطار للعمل المشترك لجميع الفاعلين، وتعتبر بلدية بني معوش التابعة إقليميا وإداريا لولاية بجاية من بين البلديات النموذجية التي تم اختيارها للتطبيق التجريبي لبرنامج "كابدال"، وبالتالي استفادتها من الدعم المالي المقدم من طرف مؤطري البرنامج، وكذلك من مختلف الميزات المرتبطة به كتكوين الفاعلين المحليين والإداريين.

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية التشاركية – الرقمنة – برنامج كابدال – الحكم الراشد – الحوكمة المحلية

ABSTRACT

Participatory democracy is considered one of the most important contemporary forms of expressing opinion and participating in decision-making to embody effective governance. The technological and digital revolution has contributed to dedicating this mechanism through modernizing services and adapting them to the major transformations that institutions have known within the framework of digitization.

The Ministry of Interior, local authorities, and Territory planning, in cooperation with the United Nations Development Program and the European Union, launched the "CAPDEL" program, which contributes to the initiation of participatory democracy and the embodiment of governance by providing an opportunity for civil society in model municipalities, the program has an objective to make the local actors in position of participation with the elected councils in defining a common vision for the municipality's future in all areas of development.The municipality of Beni Maouche, in Bejaia (Algeria), is among the model municipalities that have been chosen for the pilot application of the "CAPDEL" program, thus benefiting from the financial support provided by the program's supervisors, as well as from the various features associated with it, such as the formation of local and administrative actors.

Keywords: Participatory democracy – Digitization – The CAPDEL Program – Good governance – Local Governance

المؤلف المرسل: مزغيش وليد، **الإيميل:** walid-mezghiche@hotmail.com

المقدمة

لقد أولت الحضارات منذ القدم، أهمية خاصة للفرد داخل المجتمع ومنحته امتيازا قانونيا وسياسيا يسمح له بالمشاركة في أن يكون جزءا من المنظومة الاجتماعية التي ينتمي إليها، يؤثر ويتأثر بما يدور فيها من تحولات وأحداث تمنحه فرصة للإثبات وجوده الإنساني والثقافي والسياسي، ومع التطورات والمراجعات الفكرية التي أعقبت وتزامنت مع العديد من الأحداث السياسية التي شهدها التاريخ السياسي للأمم، أخذت الديمقراطية كمفهوم سياسي أبعاد أخرى واضحت المبدأ السامي الذي من خلاله تتأسس عليه الأنظمة السياسية التي تتمتع بالمشروعية الدستورية والمصداقية الشعبية، وامتدت الديمقراطية من مفهومها السياسي إلى شكا آخر مرتبط بإشراك المواطنين في تسيير الشؤون العامة من خلال ما عُرف بالديمقراطية التشاركية.

تُعتبر الديمقراطية التشاركية من بين المفاهيم التي شغلت الكثير من علماء السياسة، والتي تسمح وتتيح للأفراد في المشاركة المباشرة لا من خلال نوابهم في رسم السياسة العامة وصنع القرار، بل من خلال إدماجهم في النقاش والسماح لهم بإبداء رأيهم والاطلاع على كل القرارات التي تسمح لهم بفهم واقعهم المحلي، ومع التطور العالمي في حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان، نجحت البيئة الرقمية في توفير بنية أساسية متكاملة للديمقراطية التشاركية من خلال منظومة متكاملة قادرة على تداول المعلومات في شأن الممارسة الديمقراطية والأوضاع السياسية بسهولة وبسرعة، وعلى اعتبار أن الرقمنة (digitization) هي أحد النتائج المباشرة للثورة التكنولوجية التي عرفتها تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فقد كان لها عدة انعكاسات على الممارسات السياسية خاصة ما تعلق منها بالتواصل الاجتماعي للأفراد ومنتخبيهم، وشَكّل الإنترنت في هذا السياق حلقة وسيطة بين الحكام والمواطنين يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار.

فرض الواقع الجزائري وفي ظل فقدان الثقة بين المواطن والإدارة ضرورة تبني نظم تسيير تتماشى مع مفهوم ومبادئ الحكامة الرشيدة، حيث أن التسيير الإداري القائم على اشراك المواطن في مختلف العمليات يؤدي إلى توليد ثقة تسمح بإعادة رسم أطر علاقة فعلية بين الإدارة والمواطن تجعل هذا الأخير في منأى عن أساليب التسيير البيروقراطية وغير المجدية (مسعد الفاروق، حمودة، 2001، ص02).

شرعت الجزائر لاسيما منذ عام 2011 في تبني موجة من الإصلاحات في مجال التسيير الإداري، وذلك لتجسيد متطلبات الحكامة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال تفعيل المقاربة التشاركية من جهة والعمل على عصرنة التسيير الإداري من جهة أخرى، حيث برز ذلك كأول خطوة في مواكبة المنظومة القانونية لهذه الأهداف، وهو ما يبرز من خلال قانون البلدية لعام 2011 (وكذلك دستور 1996 لاسيما من خلال التعديل الدستوري لعام 2016 الذي أضفى صفة الدستورية على المقاربة التشاركية مما يؤكد توجه الجزائر نحو نظام إداري في إطار حكامة فعلية.

أبدى العديد من الفاعلين الدوليين في هذا السياق مسعاهم لمرافقة المسعى الجزائري في مجال الحكامة الرشيدة، وذلك من خلال ابراز نيتهم في التعاون مع السلطة المركزية ومختلف الهيئات اللامركزية وغير المركزة، ونذكر في هذا السياق برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والإتحاد الأوروبي، حيث أطلقا مشروع في إطار برنامج كابدال (CAPDEL) وهو برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين بالاعتماد على محاور محددة، حيث تشرف عليه الحكومة الجزائرية من خلال وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية انطلاقا من عام 2016 على مستوى عشرة (10) بلديات نموذجية كمرحلة أولى، وتعتبر بلدية بني معوش التابعة إقليميا لولاية بجاية من بين العشر بلديات النموذجية التي تم اختيارها في المرحلة الأولى من هذا البرنامج، وذلك يعود لعدة أسباب سنوضحها في دراستنا هذه، كما سنسعى إلى تبيان مدى التجسيد الحقيق والفعلي لهذا البرنامج على مستوى البلدية محل الدراسة.

سنحاول في إطار دراستنا هذه الإجابة عبى الإشكاليتين التاليتين:

- **ما مدى مساهمة عملية رقمنة الديمقراطية التشاركية في تجسيد أسس الحكم الراشد؟**

- **ما مدى تأثير برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية على تحقيق مقاصد الحكامة الرشيدة في الجزائر؟ وإلى أي مدى يمكن الحكم بنجاح البرنامج على مستوى بلدية بني معوش بولاية بجاية؟**

وللإجابة على ما تقدم، سنخصص **المحور الأول** من دراستنا هذه لتوضيح مدى أهمية رقمنة الديمقراطية التشاركية في تجسيد أسس الحكم الراشد، في حين سنخصص **المحور الثاني** للتعريف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية، ودراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية كبلدية نموذجية ومدى تجسيد محاور البرنامج على مستواها بما في ذلك محور **الرقمنة** و**الديمقراطية التشاركية**.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا الرقمنة كأسلوب لتجسيد الديمقراطية التشاركية

يرتبط دراسة الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا الرقمنة في سياق علاقتها بالديمقراطية التشاركية بضرورة التطرق لتحديد مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالرقمنة من جهة، وتوضيح علاقتها بالديمقراطية التشاركية من خلال دورها في تجسيد مشاركة فعلية للمواطن في تسيير الشؤون العمومية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن الرقمنة

إن دراسة المفاهيم الأساسية للرقمنة يفرض علينا البحث في تعريفها، تحديد أهميتها، وأن نُبرز تجربة الجزائر بخصوص رقمنة مختلف المؤسسات والقطاعات لاسيما القطاع العمومي.

المطلب الأول: تعريف الرقمنة

تختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه (عكنوش نبيل المالك، 2010، ص ص 149-150)، حيث يلاحظ أن الترقيم أو الرقمنة تعني:

- **في مجال الحاسب الآلي:** تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.
- **في سياق نظم المعلومات:** تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط... وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات، وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي، عن طريق الكاميرات الرقمية، والتي تنتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسب.
- **في سياق الاتصالات بعيدة المدى:** تشير إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية.
- **رقمنة المؤسسات الإدارية:** كثيرا ما يتم الربط بين الرقمنة الإدارية والإدارة الإلكترونية بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين فالرقمنة الإدارية هي الإدارة الالكترونية وتعرف بأنها: " استراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمرتفقين والمؤسسات، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسات المتاحة وتوظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة في إطار الكتروني."

و هناك جانب كبير من التقنين و الخبراء عرفوا الرقمنة على أنها " عملية استنساخ راقية، تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، و يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن" (بن السبتي عبد المالك، سعيدي ابتسام، 2017)، ويركز هذا التعريف على الرقمنة الوثائقية في مجال المكتبات.

ومن جانبنا، فإننا نرى المغزى من الرقمنة هو تطبيق تقنيات التحويل الرقمي، والانتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية، أي استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة كشبكة الإنترنت والمعدات التكنولوجية الحديثة في تحسين جودة ونوعية الخدمات.

المطلب الثاني: أهمية الرقمنة

تعتبر الرقمنة مبادرة أصبحت لها قيمة متزايدة لمؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة بين أوساط الإداريين واختصاصيي المعلومات، وهناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم " الطريق السريع للمعلومات" والتي أعطت الدافع نحو تحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى مجموعات متاحة على وسائط رقمية حديثة" (هامل طارق، 2018، ص 42) ، ويتضح جليا الدور الهام الذي تلعبه الرقمنة في زيادة الكفاءة وتحقيق السرعة في توفير الخدمات، بحيث يسمح استغلال التكنولوجيات وشبكات الانترنت في تحسين جودة الخدمات، تقليل تكلفتها، وإلغاء كافة الحدود بين المواطنين والمؤسسات.

كما أنَّ عملية الرقمنة تعد من أهم إنجازات التقنية الرقمية، إذ ساعدت في تحقيق الاندماج بين الحاسوب وشبكات الاتصالات والبرمجيات جاعلة من هذه التقنية الوسيلة الفعالة في تحقيق التكامل بين العلوم وامتزاج المعارف والخبرات، إذ تعمل على تحويل جميع المعلومات إلى شكل رقمي عبر إسقاط الحواجز الفاصلة بين الأنساق الرمزية المختلفة من نصوص، وأصوات، وأشكال، وصور ثابتة ومتحركة، فأصبح التعبير عن الحروف الأبجدية يتم بشفرات رقمية تناظرها رقماً بحرف في حين تتحوّل الأشكال والصور بعد مسحها الكترونياً إلى مجموعة نقاط متراصة ومتلاحقة يتم تمثيل كل منها رقمياً.

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في رقمنة المؤسسات

إن استعراض التجربة الجزائرية في مجال رقمنة المؤسسات يفرض علينا البحث عن دوافع اللجوء للرقمنة في الجزائر من جهة، وتحليل وتوضيح مختلف المخططات التي انتهجتها الجزائر في بهدف تجسيد ذلك من جهة أخرى.

الفرع الأول: دوافع الرقمنة في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية جاهدة لإصلاح الإدارة العمومية لمواجهة التحولات الدولية و قوانين المنافسة العالمية، في ظل انتشار ثورة إلكترونية في كل القطاعات تقابلها تحديات أمام القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني و الاقتصاد العالمي، ما ألزمها على رقمنة كل القطاعات الإدارية باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة والدقيقة بعد إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات وهو ما يعد ثورة حقيقية في عالم الإدارة، مفادها تحويل الأعمال و الخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تعمل على حماية الكيان الإداري والارتقاء بأدائه و تحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة ودقة عالية من خلال رقمنة كل القطاعات في كل الإدارات من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية و تمكين الإدارات من التخطيط بكفاءة للاستفادة من متطلبات العمل في وقت قصير.

الفرع الثاني: مخططات الحكومة الجزائرية في مجال الرقمنة

أقرت الحكومة الجزائرية سنة 2010 برنامجها الخماسي 2014/2010 المتضمن " رقمنة الإدارة العمومية الجزائرية "، وقد رصد لهذا المشروع غلاف مالي قدره 682 مليار دولار وذلك للارتقاء بالجزائر إلى مصاف الدول الراقية، وقد شمل البرنامج مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الإدارية والبشرية، وقد كان للإدارة العمومية نصيبها من هذا البرنامج سعيا إلى عصرنتها وضمان التكفل الأحسن باحتياجات المواطن (عبد اللاوي عبد السلام، 2017، ص 65)، ولتحسين الخدمات وتخفيف الإجراءات الإدارية، اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير من شأنها أن تسمح بتسهيل الأمور للمواطن ورفع العوائق البيروقراطية من أجل تقليص الشرخ الموجود بين الإدارة والمواطن، ومن أجل ذلك تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة خاصة على الصعيد المحلي وتكييفها مع التقدم التكنولوجي، على غرار رقمنة سجل الحالة المدنية، حيث عرفت هذه العملية نجاحا باهرا في كافة بلديات الوطن.

كما وضعت الدولة نهجا جديدا في عصرنة الإدارة المحلية من خلال ما يسمى " بالبلدية الالكترونية " المرتكزة أساسا على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والتي ستسمح بسحب الوثائق الإدارية خلال ثوان فقط، على مستوى الشباك الإلكتروني، وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية، دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى مقر الحالة المدنية الرئيسي بالبلدية كما كان عليه الحال سابقا.

المبحث الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد

ترتبط الرقمنة كآلية لتعزيز الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد بمحورين أساسين، أولهما مرتبط برقمنة السياسة، وهو ما يساهم في رصد سياسة رقمية تهدف لتشجيع المواطن على المشاركة، وثانيهما؛ مرتبط بكون أن تكنولوجيا الرقمنة هي التي سوف تسهل عملية مشاركة المواطنين بعيدا عن العقبات الإدارية والبيروقراطية.

المطلب الأول: ظاهرة الرقمنة السياسية...ديمقراطية بدون وسطاء

جعلت الرقمنة السياسية من الدول المنتهجة لها عاملا مجسدا لديمقراطية بدون وسطاء من خلال رقمنة الديمقراطية ورقمنة السياسة، على أن يكون ذلك مجسد قانونا حتى يتسنى ضمان تجسيده على أرض الواقع، وهو ما يفرض البحث في التأطير القانوني للمشاركة في الجزائر بصفة عامة والمشاركة الرقمية خصوصا.

الفرع الأول: الديمقراطية الرقمية

تعرف الديمقراطية الرقمية أو الالكترونية، بأنها العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو بجهة توسيع فضائها ومجال فعلها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل القواعد القائمة عليها، ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال (عبد الفتاح فاطمة الزهراء، 2012، ص45).

وقد أدت هذه الأدوات والأساليب في مجملها إلى بزوغ فضاء اجتماعي جديد يمارس فيه الأفراد حريتهم في التعبير عن آرائهم، ما أحدث ثورة في مجال الديمقراطية التشاركية، لأنها أنشأت فضاءات عامة جديدة سمحت للأصوات المتعددة بأن تعبر عن نفسها، وهو ما شكل مجالا للصراع السياسي ولطرح مواضيع وقضايا تتناقض وتتعارض في كثير من الأحيان (عبد الفتاح فاطمة الزهراء، 2012، ص53).

لقد ساهمت التكنولوجيا خلال العقود الأخيرة، في نشر المناخ الملائم لتحفيز وتقوية المشاركة السياسية للفرد، من خلال التسويق السياسي والحملات الانتخابية الالكترونية، والانتخاب الالكتروني عبر شبكة الانترنت، و التعليق على القرارات الرسمية، و المشاركة في صنع ورسم السياسات العامة للدول، والاحتجاج الرقمي، وحتى المناصرة وحشد التأييد لقضية معينة كانتهاكات حقوق الإنسان أو قضية اجتماعية كالبطالة وتفشي المخدرات.

تشكل الإنترنت في هذا السياق حلقة وسيطة بين الحكام والمواطنين، مما أتاح الفرصة لظهور نوع جديد من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار، دون الحاجة إلى تمثيل نيابي. وعلى هذا النحو لعبت التكنولوجيا الرقمية دور مهم في تغيير أدوات وآليات الممارسة الديمقراطية، وقد تتحول من تغيير الآليات إلى تجديد الأفكار، وفتح الطريق أمام أفكار ورؤى لم تكن مطروحة من قبل.

الفرع الثاني: رقمنة السياسة

في إطار نمو الدور الذي باتت تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي، والمنظمات الطوعية في استقطابها اهتمامات الأفراد والمجموعات، وفي التعبير عن آرائهم في الشؤون الخاصة والعامة دون قيود، لم تعد الأحزاب السياسية هي المؤسسات الوحيدة التي تعبر عن الاتجاهات السياسية، وتقدم مصالح الأفراد والفئات المختلفة في المجتمع، جاء التطور التقني واستقصاءات الرأي العام المستمرة حول القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، كبديل عن الخطابات السياسية المعتادة للأحزاب.

أصبح الواقع الرقمي أداة هامة في كشف المخفي من المعلومات، وحجم الفساد، وأداة للضغط على القادة والحكومات في مجتمعات التسلطية السياسية ووسيلة لفضحهم، كذلك فضح رداءة المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات والمؤسسات الرأسمالية الكبرى، وتعد "وثائق ويكيليكس" و"وثائق بنما" خير مثال على ذلك.

من هنا نشأ الصراع بين محاولات الإخفاء والتستر عن الفساد وبين البحث عن الشفافية وبالتالي تجسيد حوكمة محلية، وأصبح مجال هذا الصراع هو الواقع الافتراضي لا الصحف المكتوبة ولا الإعلام السمعي البصري، فتحولت مواقع التفاعل والتواصل الاجتماعي

إلى ساحات بلا حدود للنقد والتهكم والسخرية من السلطة والحكام وتحويلهم إلى أفراد عاديين دون هيبة السلطة المعتاد عليها سابقًا (غيطاس جمال محمد، 2009، ص 22).

كما أصبحت الديمقراطية الرقمية أكثر تمثيلا وتعبيرا عن آراء الأفراد والجماعات من الصيغة الحزبية والنظام البرلماني والرئاسي وشبه الرأسي، وتراجع دور الأحزاب السياسية في تعبئة المصالح الاجتماعية والسياسية والتعبير عنها، وتحولت إلى أحزاب رقمية.

أن رقمنة السياسة هي الظاهرة التي ستتطور بسرعة، وستنتج أشكالا من رقمنة التمثيل السياسي والاجتماعي والتعبير عن مصالح الأفراد والجماعات، وستنعكس الرقمنة على أنماط الحياة الإنسانية، والثقافة السياسية، والفاعلين السياسيين، وجماعات الضغط التي تحولت إلى جماعات ضغط رقمية.

ساهمت رقمنة السياسة في ظهور نظام سياسي افتراضي جديد يلعب فيه الإعلام الجديد دور مشابه للدور الذي كانت تقوم به المؤسسات الوسيطة، فعززت الإنترنت من التواصل ما بين عملية صنع القرار والرأي العام، وساعدت على بروز ممارسة ديمقراطية جديدة وبآليات متوفرة لعدد كبير من الناس.

الفرع الثالث: التأطير القانوني للمشاركة في الجزائر

رغم تكريس الدولة الجزائرية بعد الاستقلال لنظام الحزب الواحد إلا أن دستوري 1963 و1976 لم يخلوا من النص على مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية. فالمشاركة في اتخاذ القرار ليست بجديدة على الساحة الجزائرية بل لها امتداد عبر تاريخ الحركة الوطنية في الثورة وأثناءها وحتى بعد الاستقلال، فالجديد هو دسترة الديمقراطية التشاركية بشكل صريح منذ التعديل الدستوري لعام 2016، وعلى غرار ذلك وما يرمي لإشراك المواطن في تسيير الشأن العمومي، نذكر على سبيل المثال: * ديباجة دستور 1963 في الفقرة التاسعة والمواد 19 و20 منه. * ديباجة دستور 1976 في الفقرة الرابعة والمواد 27 و81 منه. * ديباجة دستور 1989 في الفقرة الثامنة والمواد 16 و39 منه. * ديباجة دستور 1996 والمواد 15 و16 منه. * التعديل الدستوري 2016 في المواد 174 , 175 و176. * قانون البلدية 10/11 في المواد 11 و12. * قانون مكافحة الفساد 01/06 في المواد 11 و15.

بعد جملة الإصلاحات التي شهدتها الجزائر وبعد تبنيها للتعددية الحزبية منذ دستور 1989، عرفت قفزة نوعية نحو تعزيز وتفعيل الديمقراطية التشاركية، نظر لدورها الفعال في ترسيخ وبناء دولة القانون والتي لا تتحقق إلاّ بتفعيل دور المواطن في تسيير شؤونه في مختلف المجالات منها: السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية...الخ، وجعله كفاعل رئيسي في رسم السياسة العامة إلى جانب الإدارة في اتخاذ القرار.

لهذا عملت الجزائر كغيرها من الدول على تكريس مبدأ المشاركة في مختلف قوانينها، سواء في القانون الأساسي للدولة وهو الدستور الذي يضمن ويؤكد على مشاركة المواطنين في الشؤون العمومية، أو في النصوص التشريعية والتنظيمية التي كرست بدورها مبدأ المشاركة ويظهر دليا من خلال الآليات الشكلية التي يستعين بها المواطن من أجل المشاركة: كالاستشارة، التشاور، التحقيق العمومي والإعلام، وهذا إن دل فإنه يدل على رغبة الجزائر في توسيع مبدأ المشاركة تحقيقا لحوكمة محلية رشيدة.

المطلب الثاني: تكنولوجية الرقمنة لتطوير الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحوكمة المحلية

إن تجسيد ديمقراطية تشاركية رقمية تفرض إيجاد تكنولوجيا معلومات تساهم في ذلك، وهو ما يُفَعِّل مجموعة من آليات رقمية توضع تحت تصرف المواطنين بهدف المشاركة الرقمية في تسيير الشؤون العمومية.

الفرع الأول: حاجة الديمقراطية التشاركية إلى تكنولوجيا المعلومات

لقد أدى ولوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ميدان العمل السياسي إلى ميلاد آليات وطرق عمل جديدة للتعبير عن الرأي وممارسة الديمقراطية، وتحفيز المشاركة السياسية بكل أشكالها (مظاهرات سلمية، حملات انتخابية، مواقف سياسية وحقوقية...)، فيما يمكن أن نصفه بديمقراطية تكنولوجيا الإعلام والاتصال أو الديمقراطية الرقمية (قطبي رضوان، 2016).

وإذا كانت الديمقراطية التشاركية تعبر عن نهج لصنع السياسات العامة وحل المشاكل التي تشجع المواطنين على المشاركة بنشاط في مناقشة موضوعات ترتبط مباشرة بشؤونهم اليومية، وتفتح المسار باتجاه الاستماع لصوت المواطنين والمجتمع المدني من خلال الدخول في الحوار، مع بذل الجهد لتلقي وجهات النظر المختلفة، فهنا تظهر حاجة الديمقراطية التشاركية إلى تقنيات تمكن من التشاور والحوار دون الحاجة لوجود سلطة لاتخاذ القرار (نشوى محمد عبد الحميد، 2011).

وتتمثل هذه التقنيات بآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في الواقع الافتراضي، وما يتعلق بها من وسائل تكنولوجية مختلفة تسمح بالقضاء على الفجوة الكبيرة بين الحاكم والمحكوم وإعادة صياغة العلاقة بينهما. ولا يبقى المواطن، بحكم هذه العلاقة، فردا منعزلا، بل عنصرا لديه لغة يعبر ويتواصل بها. لكن الأمر يتطلب تدعيم شروط التواصل، وهي الجدية في الحوار والنقاش والصدق والالتزام، ووجود النية الصادقة من طرف الهيئة الحاكمة للوصول إلى حقيقة المشاكل والانشغالات المطروحة من خلال هذا التشارك والتشاور.

الفرع الثاني: آليات الرقمنة في تعزيز الديمقراطية التشاركية

- **المواطنة الافتراضية:** فتحت الشبكات الاجتماعية المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الانترنيت، وارتبطت بحقوق وواجبات اجتماعية سياسية النشأة، ففي ظل التوترات التي تعاني منها الدولة الوطنية، وتقلص الحقوق السياسية في السياقات الواقعية، تتجلى في المجتمع الافتراضي المطالبة بالحقوق السياسية بما فيها الحريات المتعلقة بالمواطنة.
- **تعبئة الرأي العام:** تضطلع الجماعات والشخصيات المنتشرة في الشبكات الاجتماعية بدور فعال في تعبئة الرأي العام تجاه بعض القضايا السياسية. فقد أضحت هذه الشبكات في الجزائر مجالا للدعوة إلى الاحتجاجات والتشجيع على الإضرابات، كما فتحت مجالا جديدا للدعايات الانتخابية والمنافسة الانتخابية خصوصا في الاستحقاقات الانتخابية.
- **استطلاعات الرأي:** إن شبكة الإنترنت تلعب دور جد مهم وحساس في استبيان موقف الرأي العام حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. الخ. كما تساهم استطلاعات الرأي عبر مواقع التواصل الاجتماعي والشبكات المتخصصة في انخراط الأفراد في التعبير عن مواقفهم وآرائهم، وهو وسيلة مهمة لتعزيز الشفافية والرقي بالنقاش والحوار بين كافة شرائح المجتمع.
- **الاقتراع الإلكتروني:** تسمح للناخب بالتصويت مرة واحدة في نفس الاستحقاق، وتكون سهلة الاستخدام والوصول من قبل المواطنين. وأصبح من الممكن المشاركة في الاستفتاء العام إلكترونيا دون الحاجة للتوجه إلى مراكز التصويت.
- **الإعلام الرقمي:** وهو الإعلام الذي يستخدم كافة وسائل الاتصال المتاحة للوصول إلى الجمهور أينما كنا وكيفما يريد. ويطلق على الإعلام الرقمي العديد من المسميات منها: الإعلام التفاعلي، إعلام الوسائط المتعددة، الإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال.
- **الحكومة الإلكترونية:** يقصد بكلمة الالكترونية في مصطلح الحوكمة الإلكترونية، تلك الحوكمة المعتمدة على التكنولوجيا، و الحكومة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقديم الخدمات الالكترونية وتبادل المعلومات، وكذا تكامل مختلف الأنظمة والخدمات بين الحكومة والمواطن ،وبين الحكومات فيما بينها و بين الشركات (قيداون أبو بكر الصديق، معمري خيرة، 2017، ص 59).

المحور الثاني: مدى تجسيد برنامج (CAPDEL) (محوري الرقمنة والديمقراطية التشاركية) - دراسة حالة بلدية بني معوش (بجاية)

إن دراسة مدى تجسيد برنامج كابدال لاسيما بخصوص محوريه الخاصين بالرقمنة والديمقراطية التشاركية في بلدية بني معوش بولاية بجاية؛ يفرض أولا التعريف بهذا البرنامج، ثم البحث في مدى تجسيده على أرض الواقع ونتائجه.

المبحث الأول: التعريف ببرنامج كابدال

يتطلب البحث في التعريف ببرنامج كابدال تحديد الجهات المشرفة عليه على المستوى الوطني والدولي وكيفيات تمويله، وتحديد أهداف البرنامج ونطاقه ومحاوره.

المطلب الأول: الإشراف على برنامج كابدال وتمويله

يشرف على برنامج كابدال وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (MICLAT) باعتباره برنامج مرتبط بالهياكل المحلية في الدولة أي الجماعات الإقليمية لاسيما البلدية باعتبارها الجماعة الإقليمية القاعدية في الدولة، حيث بلغ تمويل البرنامج ما يقارب عشر (10) مليون أورو مشتركة بين الحكومة الجزائرية والإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وذلك كما يلي:

- الحكومة الجزائرية: ما يقارب 2،5 مليون أورو؛ الإتحاد الأوروبي: ما يقارب 7،7 مليون أورو؛ برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD): ما يقارب 170 ألف أورو.

يساهم في تجسيد برنامج كابدال كل من الجهات الممولة له، إضافة إلى جهات أخرى كوزارة الشؤون الخارجية، وذلك من خلال قيام كل دائرة وزارية وهيئة معنية بدور معين، من خلال ما يلي:

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: تقوم باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية، وذلك من خلال دراسات ميدانية لتحديد المتطلبات، وكذلك اقتراحات قانونية قد توفي بذلك الغرض، كما أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تعتبر الوصية على الجماعات الإقليمية، مما يجعلها الأجدر بالإشراف الأولي على برنامج كابدال.
- وزارة الشؤون الخارجية: تعتبر بدرها شريك في تجسيد برنامج كابدال وذلك لاسيما باعتبار هذا الأخير تشارك فيه هيئات دولية، كما تسعى وزارة الشؤون الخارجية في إطار هذا البرنامج إلى إفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية، من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا، وهذا ما يتضح صراحة من خلال الوثيقة الموقعة بين الشركاء والمتضمنة تفعيل البرنامج.
- الاتحاد الأوروبي: إلى جانب المساهمة المالية المعتبرة للاتحاد الأوروبي في هذا البرنامج فإنه يشارك كذلك مع الجزائر تجربته في مجال تجسيد الحكامة الراشدة بمختلف مبادئها وأسسها، لاسيما تجارب مختلف الدول الأوروبية ذات العضوية في الإتحاد الأوروبي والتي تعرف تقدما معتبرا في مجال التمية المحلية والتسيير الإداري الناجع القائم على اشراك المواطن.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية: يعتبر هذا البرنامج من أقدم البرامج التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة لتجسيد تنمية محلية في مختلف دول العالم، مما يؤكد خبرة القائمين عليه التي تمتد لعقود في دعم التنمية المحلية، وبالتالي فإن عالمية البرنامج وعراقته سيساهم في نقل هذه الخبرة للجزائر مما يساهم في الاخذ من تجارب الدول على مستوى جميع أنحاء العالم.

نشير أن الفاعلين المحليين يُعتبرون بدورهم شركاء أساسيين في برنامج كابدال، ومشرفين عليه، وعلى هذا الأساس فإن هذا البرنامج موجه لدعم قدرات الفاعلين الآتيين:

- الفاعلون الأساسيون: وهم النواب المنتخبون في المجالس الشعبية المحلية البلدية والولائية وكذلك موظفي الإدارة المحلية المعينين والمنتمين للوظيف العمومي في مختلف الأسلاك؛
- المجتمع المدني :وهم جمعيات المجتمع المدني الناشطة في مختلف الميادين لاسيما تلك التي تهدف إلى تحقيق تنمية محلية في مجالات عدة باعتبارها فاعل أساسي على المستوى المحلي (زياني صالح، 2009، ص 58) ، وكذلك سائر المواطنين غير المهيكلين داخل الجمعيات؛
- كل التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الاقتصاديون المحليون.

المطلب الثاني: أهداف برنامج كابدال

يهدف برنامج كابدال إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة على مستوى العشر بلديات النموذجية عبر التراب الوطني، حيث سيسعى الفاعلون المحليون من خلال تجسيد البرنامج إلى استخلاص مختلف النقائص في مجال التسيير المحلي والتنمية المحلية واعداد تقارير حول ذلك لتحويلها إلى مستوى الحكومة المركزية بهدف ضبط مختلف النقائص لإيجاد حلول لها حتى يتسنى تعميم البرنامج فيما بعد على مستوى البلديات الأخرى المتبقية على الإقليم الجزائري.

يسعى هذا البرنامج إلى خلق قاعدة قوية من فاعلين محليين بمختلف الأطياف من خلال تعزيز تكوينهم ووعيهم في مجال تحقيق تنمية محلية وسبل ذلك، الأمر الذي يتحقق من خلال ربط محاور البرنامج بأبرز الفاعلين لاسيما الجمعيات وفئات الشباب والنساء على المستوى المحلي.

يركز البرنامج على الديمقراطية التشاركية وعصرنة التسيير الإداري والتنمية المحلية لاسيما في المجال الاقتصادي، وبالتالي سيتم توجيه التكوين إلى هذه المجالات والتركيز عليها، كما سيسمح ذلك بمنح المجتمع المدني إمكانية طرح أفكاره وتقديم التعقيبات والأخذ بها في سبيل تعزيز أهداف البرنامج على المدى القريب، المتوسط، والبعيد بعد تعميمه، كل هذا سيؤدي إلى تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن.

المطلب الثالث: نطاق برنامج كابدال

يعتمد برنامج كابدال كمرحلة أولى على نطاق جغرافي محدد بعشرة (10) بلديات على مستوى الوطن، ونطاق زمني ممتد من سنة 2017 إلى ديسمبر 2020.

الفرع الأول: النطاق الجغرافي لبرنامج كابدال

يبلغ عدد البلديات في الجزائر على المستوى الوطني 1541 بلدية، غير أنه وفي مرحلة أولى لتطبيق برنامج كابدال تم اختيار عشرة (10) بلديات نموذجية لأسباب تعود لموقعها وتضاريسها وركائز تحقيق التنمية المحلية فيها.

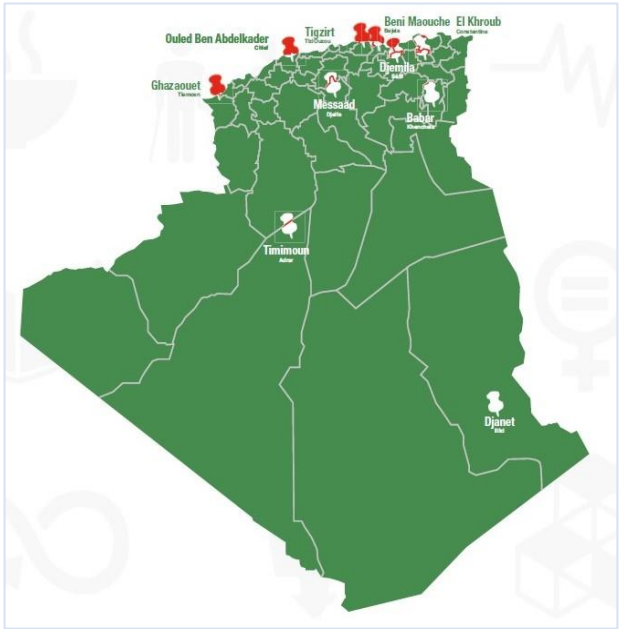

يشمل البرنامج عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني هي: بلدية تيميمون بولاية أدرار حيث كانت الانطلاقة منها، بلدية أولاد بن عبد القادر بولاية الشلف، **بلدية بني معوش بولاية بجاية**، بلدية غزوات بولاية تلمسان، بلدية تيقزيرت بولاية تيزي وزو، بلدية مسعد ولاية الجلفة، بلدية جميلة بولاية سطيف، بلدية جانت بولاية اليزي، بلدية الخروب بولاية قسنطينة، وبلدية بابار بولاية خنشلة.

تم اختيار هذه البلديات العشرة في مرحلة أولى و كعينة أولية لتمثل ثراء وتنوع الإقليم الوطني الشاسع والفسيفسائي من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث والخصوصية الاقتصادية، فكل إقليم يختلف مستواه التنموي، فمنها بلديات ساحلية، جبلية من الهضاب العليا والسهوب، وأخرى من الجنوب الكبير.

الفرع الثاني: النطاق الزماني لبرنامج كابدال

يمتد مشروع كابدال لأربع (04) سنوات كمرحلة أولية فقط، حيث كانت الانطلاقة عام 2017 من بلدية تيميمون بولاية أدرار ويمتد البرنامج إلى نهاية سنة 2020، وعلى هذا الأساس فإن مدة أربعة سنوات حسب المشرفين على برنامج كابدال كافية لتقييم النتائج التي أفضاها تطبيق محاوره، وبالتالي استخلاص النتائج والنقائص لاتخاذ قرار تمديد تجسيد وتنفيذ البرنامج على مستوى بلديات أخرة ولفترات زمنية أطول.

المطلب الرابع: محاور برنامج كابدال

يتضمن برنامج كابدال أربعة محاور أساسية يسعى من خلالها إلى دعم قدرات الفاعلين المحليين لتحقيق التنمية المحلية المرجوة وتجسيد مبادئ وأسس الحكامة الرشيدة، وتتمثل هذه المحاول في كل من:

الفرع الأول: الديمقراطية التشاركية

يقصد بالديمقراطية التشاركية اشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، وذلك باعتبارهم الأقرب إلى معرفة النقائص الموجودة على المستوى المحلي وكيفية معالجتها، وهي مكملة للديمقراطية التمثيلية (شريط الأمين، 2008، ص 25) (العجاتي محمد، 2011، ص 03). تم إنشاء لجان محلية منتدبة تتكون من 23 عضوا على الأقل يمثلون مختلف شرائح المجتمع المدني ومختلف مكوناته بالبلديات النموذجية، وتتمثل مهمة هذه اللجان المنتدبة في المساهمة والعمل على إثراء التشخيص الإقليمي لمكونات كل بلدية والنقائص التي تعاني منها، وعلى هذا الأساس يتم انشاء عبر مداولة للمجالس الشعبية البلدية ما يُعرف بـ "ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة"، وهو الذي يتم بموجب تحديد كيفيات مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، وعلى هذا الأساس يمكن للمجالس المحلية المنتخبة والإدارة المحلية بالبلديات العشر النموذجية التخلي عن اتخاذ القرارات بصفة انفرادية وتتقبل الإصغاء واحترام آراء المواطنين وأخذها بعين الاعتبار.

الفرع الثاني: تحسين وعصرنة المرفق العام

يقوم هذا المحور على عصرنة خدمات المرافق العمومية لاسيما من خلال دعم الرقمنة الإدارية، ولتحسين المرفق العام بصفة عامة، فيقوم برنامج كابدال على المبادرة بمجموعة من أنشطة التكوين لفائدة الأعوان الإداريين وتطوير الخدمات الإلكترونية، مع إعمال مبدأ الإعلام من خلال تكثيف أنشطة الإعلام والتوعية الموجهة للمواطنين.

كما تقوم عملية تحسين الخدمة العمومية على تلبية حاجيات المواطنين المختلفة لاسيما الضروريات والأساسيات منها كخدمات المياه، الصرف الصحي، والتعليم والصحة بتنشيط الدعم الذي تقدمه الدولة للجماعات الإقليمية والهيئات المحلية غير المركزة، في ظل ضرورة تقليص الأعباء على الإدارة المركزية (غزلان سليمة، 2010، ص ص 145-146).

الفرع الثالث: التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد

يهدف برنامج كابدال إلى ابراز اقتصاد محلي تضامني متنوع، وذلك من خلال تنشيط عملية التنمية على المستوى المحلي، ويكون ذلك بدعم مختلف الفاعلين الاقتصاديين المحليين بشكل يساعدهم في خلق فرص تنمية محلية، وبالتالي استقلال البلديات ولو بشكل نسبي عن الاعتماد على اعانات الدولة لتحقيق طفرة اقتصادية.

يقوم برنامج كابدال على خلق فرص للاستثمار في موارد إقليم البلدية وعدم انتظار المساعدات المالية المقدمة بموجب ميزانية الدولة، كما يشجع البرنامج على خلق فرص التعاون مع الأقاليم الأخرى ومشاركة عملية التنمية.

الفرع الرابع: تسيير المخاطر البيئية الكبرى

تعتبر الجماعات الإقليمية عرضة لمخاطر كبرى من فيضانات وزلازل وغيرها، حيث عمد برنامج كابدال على تخصيص محور بهدف المساهمة في وضع خطط محلية تساهم في مواجهة مثل هذه الظروف القاهرة والطارئة التي لا تقبل التعطيل.

يساهم البرنامج من خلال هذا المحور في تفعيل دور المجتمع المدني في مواكبة المخاطر الكبرى من خلال السعي مع السلطات المحلية بصفة مشتركة لإيجاد استراتيجيات فعالة تسمح بمواجهة هذه المخاطر.

المبحث الثاني: مدى تطبيق برنامج كابدال على مستوى بلدية بني معوش (ولاية بجاية)

تُعتبر بلدية بني معوش من البلديات النموذجية العشرة التي تم اختيارها كمرحلة أولية لتطبيق برنامج كابدال على مستواها للفترة الممتدة من 2017 إلى نهاية عام 2020، سنحاول في هذا الإطار التعريف ببلدية بني معوش وتحديد أسباب اختيارها كبلدية نموذجية لبرنامج كابدال، ثم تبيان المحاور التي تم تطبيقها على مستوى هذه البلدية والنقائص التي تم استقصائها.

المطلب الأول: التعريف ببلدية بني معوش

كان الاستعمار الفرنسي يطلق على بلدية بني معوش اسم المنطقة المحظورة، حيث كانت فرنسا تستخدم أبشع أساليب التعذيب والأكثر قساوة لكي ترغم السكان بالانضمام إليها، وقد كان 1014 شهيدا ثمن الحرية في هذه البلدية.

ظهرت بلدية بني معوش إثر التقسيم الإداري لعام 1984، بعدما كانت تابعة لبلدية بني شبانة ولاية سطيف قبل ذلك، وتقع في جنوب شرق ولاية بجاية، إذ تبعد عن مقر الولاية بحوالي73 كم، وتتميز هذه البلدية بتضاريس جبلية إذ تعلو عن سطح البحر بما يزيد عن 1100 م، مما جعلها تتميز ببرودة الطقس في فصل الشتاء والمصحوب غالبا بتساقط الثلوج.

تتكون بلدية بني معوش من 28 قرية موزعة على مساحة 94.86 كم^2 ، وتتمثل أهم هذه القرى في كل من ترونة - أقمون - أيت عجيسة - تيزاخت - تيوال - الجابية - بويكني - إجدارن - تالة نتزار -تقنيت إغيل - لعزيب - تلاثة - أيت بوجالة - إغزر أوبلوط - مزيطة - أمغروذ.... تعتبر بلدية بني معوش بلدية حدودية لعشرة بلديات أخرى، من ولاية بجاية، ولاية سطيف، وولاية برج بوعريريج.

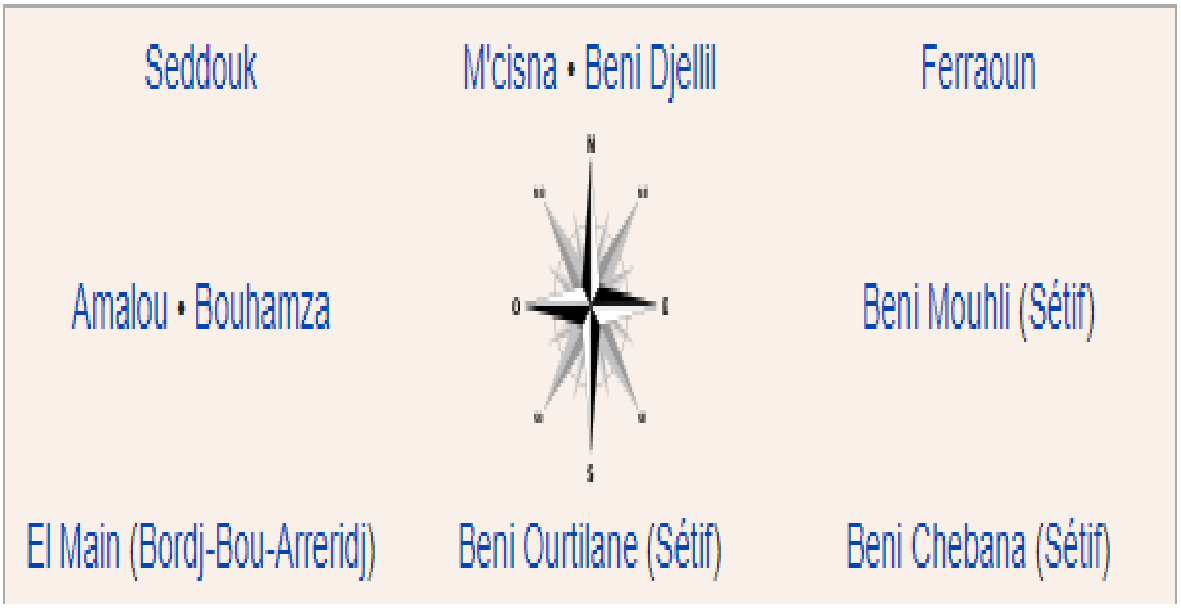

البلديات الحدودية لبلدية بني معوش

خريطة بلدية بني معوش

المطلب الثاني: أسباب اختيار بلدية بني معوش كبلدية نموذجية لتطبيق برنامج كابدال

اعتمد اختيار العشر بلديات النموذجية لبرنامج كابدال على التنوع الإقليمي الذي تعرفه الجزائر، سواء من حيث التضاريس والمواقع الجغرافية، أو من حيث العادات والتقاليد وسبل التنمية، وعلى هذا الأساس فإنه من أسباب اختيار بلدية بني معوش هو موقعها الجغرافي الذي يعلو على البحر بأكثر من 1000 متر، وبالتالي منطقة جبلية وثلجية.

تتميز بلدية بني معوش باعتبارها كذلك منطقة فلاحية منتجة في الجزائر، حيث تُعرف هذه البلدية على المستوى الوطني وحتى العالمي بتينها المجفف الذي يُصدر إلى الخارج بكميات معتبرة، حيث تحتفل هذه البلدية بعيد التين السنوي على مستوى مقر البلدية، كما تحتفل أيضا بالزيتون لوفرته في هذه المنطقة، وتحتفل بني معوش بأول يوم لفصل الربيع، إضافة إلى تنظيم الكرنفال (البوعفيف) قبل حلول فصل الربيع من طرف الأطفال عبر مختلف القرى، ويُعتبر هذا من عادات وتقاليد البلدية، مما جعل منها نموذجا لتجسيد برنامج كابدال من خلال الاعتماد على هذا التنوع في العادات والتقاليد وفي الإنتاج الفلاحي لتحقيق التنمية المحلية.

كما وقع الاختيار على بلدية بني معوش بالنظر لاعتبار بلدية سياحية، حيث تعتبر بني معوش تحفة سياحية لمحبي الآثار والطبيعة، إذ تحتوي على مناظر طبيعية جد خلابة وكذلك تمثل صورة حية لتاريخ وحضارات منطقة القبائل، إذ تعلو قمم الجبال قرى تعود بنا إلى قرون مضت من تاريخ المنطقة، فقد أصبحت اليوم قبلة للمؤرخين وتحفة للسينمائيين، حيث أن فيلم "الربوة المنسية" للمخرج عبد الرحمان بوقرموح و فيلم "جبل باية" تم تصويرها في قرية أيت خيار (الجابية)، مما يجعل هذا الجانب من البلدية يمكن الاستثمار فيه لتحقيق تنمية محلية فعلية ومُجسدة على أرض الواقع.

مكان تصوير أول فيلم أمازيغي (القبوة المنسية – La colline oubliée) ببني معوش

إن الاستثمار الثقافي في بلدية بني معوش من خلال إعمال برنامج كابدال سيساهم في تحقيق التنمية المحلية المطلوبة، لاسيما بالنظر إلى العائدات الكبيرة التي قد تعود من خلال ذلك لفائدة خزينة البلدية مما يسمح لها بالاستقلال النسبي عن الميزانية المركزية للدولة والمساعدات الممنوحة للجماعات الإقليمية.

المطلب الثالث: مدى تجسيد محاوربرنامج كابدال على مستوى بلدية بني معوش

من خلال تقصينا لوضعية برنامج كابدال في بلدية بني معوش، تبيّن عدم استفادة هذه البلدية من الإعانات المالية المخصصة لها في إطار هذا البرنامج بشكل مباشر على عكس بعض البلديات الأخرى، وفي هذا السياق فإن الفاعلين المحليين على مستوى بلدية بني معوش قد استفادوا من برنامج كابدال عبر مختلف الورشات المنظمة في هذا الإطار فقط، وسنوضح ذلك في ما يلي:

الفرع الأول: بخصوص محوراالديمقراطية التشاركية

تبيّن من خلال استقصائنا على مستوى بلدية بني معوش أن هذه الأخيرة لم تقم بإعداد إلى يومنا هذا الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة الذي يسمح بتبيان سبل مشاركة مواطني البلدية في تسيير شؤونها، غير أنه تبيّن مقابل ذلك قيام البلدية عبر المجلس الشعبي البلدي في هذا الإطار بانتجاع بعض السبل الأخرى لتعزيز الديمقراطية التشاركية، وذلك عبر مشاورة المواطنين في مختلف المشاريع المرتبطة بالبلدية، وبالتالي تعتبر الاستشارة الموجهة بمثابة تجسيد للديمقراطية التشاركية التي أكد عليها برنامج كابدال.

كما أن إحياء العادات والتقاليد الخاصة بالبلدية والسالفة الذكر لاسيما عيدي التين المجفف والزيتون، فإن هذه التظاهرات يساهم فيها المواطن المحلي بالنسبة الأكبر مما يساهم فيها المجلس المحلي المنتخب وإدارة البلدية، وعلى هذا الأساس، فإن إعمال الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن المحلي من جهة، وفي إحياء العادات والتقاليد من جهة أخرى لاسيما في القطاع الفلاحي، سيساهم ذلك في تحقيق تنمية محلية وتجسيد أسس الحكامة الرشيدة.

الفرع الثاني: بخصوص تحسين وعصرنة المرفق العام

استفادت بلدية بني معوش من العديد من البرامج الإلكترونية التي أطلقتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مما يساهم في تحسين وعصرنة تسيير المرافق العمومية المحلية وتلبية حاجيات المواطنين، كما تنظم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في هذا الصدد دورات تكوينية دورية لفائدة نواب المجالس المحلية المنتخبة وبالتالي المجلس المحلي المنتخب لبلدية بني

معوش وكذلك إطارات الإدارة في مجال عصرنة المرفق العام والغدارة الإلكترونية تجسيدا لما تضمنه برنامج كابدال، وذلك يكون أساسا على مستوى المدرسة الوطنية للإدارة، حيث سبق وأن نظمت ورشات لفائدة المنتخبين المحليين بما فيهم رؤساء المجالس الشعبية البلدية وكذلك لفائدة الإطارات لاسيما الأمناء العامون للبلديات بما في ذلك بلدية بني معوش.

الفرع الثالث: بخصوص التنمية المحلية الاقتصادية

في ظل عدم استفادة بلدية بني معوش لإعانات مالية مباشرة من برنامج كابدال كما هو مقرر عند انطلاقته، فإن ذلك أدى إلى عدم فاعلية هذا البرنامج في مجال خلق مصادر تمويل محلية جديدة لتحقيق تنمية محلية اقتصادية، غير أن الاعتماد على عادات وتقاليد البلدية وتنوعها الفلاحي وكثافة انتاجها في مجال الزيتون والتين المجفف سيساهم ذلك في خلق فضاء جديد يجسد تنمية اقتصادية محلية وتنوع اقتصادي فعلي، وبالتالي ينبغي اعمال هذا الجانب في سبيل تجسيد أهداف برنامج كابدال.

الفرع الرابع: بخصوص تسيير المخاطر والكوارث الكبرى

تعتبر بلدية بني معوش واقعة في منطقة تعرف نشاط زلزالي مكثف، وبالتالي ضرورة وضع مخططات تساهم في مواجهة مثل هذه الظروف الطارئة التي قد تحد في أي وقت، لاسيما أنها تتطلب مصادر تمويل معتبرة لمواجهة مختلف الكوارث والخسائر البشرية والمادية التي قد تنجم عنها، وفي هذا الأساس فإن مواجهة هذه المخاطر يعتمد على خلق مصادر تمويل محلية من جهة، وكذلك تكوين الفاعلين المحليين من جهة أخرى، وهو ما اعتمد غليه برنامج كابدال في محوره الرابع، وعلى هذا الأساس فإن تكوين الفاعلين المحليين على مستوى بلدية بني معوش يأخذ بعين الاعتبار مجال مواجهة الاخطار الكبرى.

المطلب الرابع: نقائص برنامج كابدال على مستوى بلدية بني معوش

نددت جمعيات المجتمع الدني على مستوى بلدية بني معوش وكذلك منظمات وطنية على رأسها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH) بما سمته بتهميش واقصاء بلدية بني معوش من برنامج كابدال والذي اعتمدها كأحد البلديات العشر النموذجية لتجسيد محاوره في مرحلة أولية.

تبيّن لنا من خلال بعض المواطنين المحليين والمنتخبين في المجلس الشعبي البلدي لبلدية بني معوش أنه تم تنصيب اللجنة البلدية المخصصة لوضع حلقات العمل حول المحاور الأربعة لبرنامج كابدال عام 2017 بعد اختيار البلدية، حيث تم إطلاق ورشات عمل، واجراء تشخيصات إقليمية للبحث في سبل تحقيق تنمية محلية وفقا لمضمون برنامج كابدال، غير أنه وحسب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بني معوش فإنه لم يصل إليهم أي إعانة أو توجيهات محورية منذ ذلك الحين، حيث أنه بعد الانتخابات المحلية (APC / APW) لعام 2017، ثم عطلات نهاية العام، أضاف ذلك نوع من التأخير في تجسيد البرنامج.

أكد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بني معوش على ارسال رسالة أولية إلى المدير الوطني للبرنامج بتاريخ 29 أبريل 2018 والتي لم تتم متابعتها، ورسالة ثانية بتاريخ 29 ماي 2018 لا تزال دون رد، حيث باستقرائنا الرسالتين تم التأكيد فيهما بصريح العبارة على أن عدم وجود توجيهات وإعانات مباشرة مصدرها برنامج كابدال يعتبر بمثابة علامات تحذير على استبعاد بلدية بني معوش التي اختيرت ضمن العشر بلديات النموذجية.

خاتمة

بناء على ما سبق ذكره، فلقد أثبتت الوقائع والمعطيات أن أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال تحولت بين المواطنين إلى مجال لتبادل الأفكار والمعلومات وفضاء للحوار والنقاش وإثارة المواضيع ذات الاهتمام الشعبي الواسع، بعيدا عن الأطر الرسمية والتقليدية، كما أصبح لهؤلاء المواطنين، باستخدام هذه التكنولوجيا، دور مؤثر في ممارسة الضغط على الحكومة وصنّاع القرار السياسي، وبغض النظر عن تباين في مفهوم الرقمنة، إلا أنها تظل واحدة من أهم الأدوات التكنولوجية في تعزيز ممارسة الديمقراطية التشاركية من خلال توظيف الآليات الرقمية في تعزيز منطق التشاركية في صناعة القرار والتعبير عن الرأي، وتكريس ثقافة تنظيمية تسمح للمجتمع بالمشاركة في النقاش السياسي والوطني والمحلي عبر القنوات الرقمية التي تتيح للأفراد التعبير عن رأيهم وطرح انشغالاتهم بكل موضوعية وشفافية

تساهم في تحسين الأداء الإداري للمؤسسات وتعزز انفتاح المؤسسات الحكومية على الجماهير الشعبية، ومن خلال ذلك تجسيد حوكمة محلية فعلية وناجعة، وقد كان برنامج كابدال من أبرز البرامج التي أكدت على ذلك

يشكل برنامج كابدال خطوة فعلية لتجسيد حكامة محلية وتنمية مستدامة، حيث أن الاعتماد على دعم قدرات الفاعلين المحليين لتحقيق وتجسيد ذلك يعبر عن أن التنمية المحلية والحكامة الرشيدة لا سمكن تحقيقهما إلا من خلال فاعلين محليين بجميع أطيافهم قادرين على ذلك، من خلال قاعدتهم التكوينية ووعيهم المجتمعي من جهة الإداري التسييري من جهة أخرى، كما أن تجسيد برنامج كابدال على مستوى عشرة بلديات لمدة أربعة سنوات كمرحلة أولية يسمح بتقييم مخرجاته وبالتالي القضاء على النقائص وتعميمه في سبيل تعزيز مقاصده وأهدافه على مستوى الإقليم الوطني بأكمله.

إن بلدية بني معوش بولاية بجاية باعتبارها من البلديات العشرة النموذجية وفي ظل أقل من سنة واحدة من انتهاء المرحلة التجريبية لبرنامج كابدال لاتزال تعاني العديد من النقائص من حيث تفعيل البرنامج مقارنة ببلديات أخرى على مستوى الوطن، حيث يعود ذلك إلى اقصائها من الإعانات المالية المباشرة التي مصدرها البرنامج، مما جعل الفاعلين المحليين على مستوى البلدية لا يزالون يحاولون بإصرار الاستفادة من مقومات البرنامج، أو على الأقل استدراك الأمر في مرحلة قادمة.

ارتأينا في ظل ما سبق تقديم بعض التوصيات في هذا السياق:

- تعزيز الوسائط الإلكترونية في الإدارات العمومية وتفعيلها؛
- نشر ثقافة ووعي المواطن الإلكتروني وإشراكه إلكترونيا في مجال تسيير الشؤون العمومية؛
- تنظيم ورشات عمل تقييمية لبرنامج كابدال باعتبار المرحلة التجريبية على شرق الانتهاء؛
- تحديد نقائص البرنامج ومحاولة إيجاد حلول لها؛
- تثمين البرنامج وتوسيع تطبيقه على مستوى جميع بلديات الوطن؛
- استدراك التأخر الذي يعرفه البرنامج في بعض البلديات لاسيما بلدية بني معوش ومحاولة دعمها في سياق برامج أخرى على المدى القريب.

المراجع

- **المؤلفات:**

1- العجاتي محمد، (2011)، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، مصر، روافد للنشر والتوزيع.

2- عبد الفتاح فاطمة الزهراء، (2012)، المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية، مصر، دار العالم العربي.

3- غيطاس جمال محمد، (2009)، الديمقراطية الرقمية، مصر، الهيئة المصرية للكتاب.

4- مسعد الفاروق حمودة، (2001)، التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

- **الأطروحات:**

1- عكنوش نبيل المالك، (2010)، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية " تصميمها وإنشاؤها"، قسم علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة، الجزائر.

2- غزلان سليمة، (2010)، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

3- هامل طارق، (2018)، رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر: بلدية برج عزوز نموذجا، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

- **المقالات:**

1- زياني صالح، (2009)، *"تفعيل العمل الجمعوي: مكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية"*، مجلة الفكر، العدد 04، ص ص 55–68.

2- شريط الأمين، (2008)، *"الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"* ، مجلة الوسيط، العدد 06، ص ص 18-27.

3- عبد اللاوي عبد السلام، (2017)، *"أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر"* ، مجلة صوت القانون، العدد السابع، الجزء الأول، ص ص 61-74.

4- قيداون أبو بكر الصديق، معمري خيرة، (2017)، *"الحكومة الالكترونية ومتطلباتها في ظل الحكامية الرشيدة"* ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 04، ص ص 48 -65.

- **مو اقع الانترنيت:**

بن السبتي عبد المالك، سعيدي ابتسام، (2017)، معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائرية: المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة نموذجا، متوفر عل الموقع الإلكتروني: *http://www.journal.cybrarians.org* ، أُطلع عليه بتاريخ 2020/09/29 على الساعة 14سا33.

قطبي رضوان، (2016)، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي، متوفر على الموقع الإلكتروني: *http://www.anfasse.org/2010-12-30-16-03-28/2010-12-30-16-03-43/6523*، أُطلع عيه بتاريخ 2020/10/02 على الساعة 20سا14.

نشوى محمد عبد الحميد، (2011)، الديمقراطية الرقمية وعلاقتها بالديمقراطية التشاورية بالتطبيق على ثورة 25 يناير، متوفر على الموقع الإلكتروني: *http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=268570*، أُطلع عليه بتاريخ 2020/10/02 على الساعة 21سا31.